

قباني: تعيين هيئة إدارة الطيران حاجة ماسّة

في المطار يُدرس حالياً وتمّ تزليم قسم منه»، مشيراً إلى «أن التمويل لقسم منه من الهيئة السعودية البالغة مليار دولار، وقد تمّ تخصيص 25 مليون دولار من أجل تطوير هذه الأجهزة»، وأضاف: «نحن نطرح هنا الإسراع في تأمين هذه الهيئة لأنّ المطار لا يتحمل أي تأخير، ويعمل فوق طاقته الاستيعابية. فقد وصل عدد الركاب إلى حوالي سبعة ملايين، وسيصل العدد إلى 12 مليون مسافر في العام 2020، وفي العام 2030 إلى 20 مليون مسافر».

وبالنسبة إلى دور المراقبين الجويين الأساسي في المطار وعدمه الذي هو في تناقض مستمر، قال قباني: «نحن نهتم كثيراً بهذا الموضوع، وأذكر تماماً أنه ومنذ 12 عاماً حين كان الرئيس رفيق الحريري رئيساً للحكومة وحتى العام 2003، نتابع أمور المراقبين الجويين الذين كان عددهم 29، في حين يفترض أن يكون عددهم 60، وبالتالي كنا نحاول بذل جهدنا لمساعدتهم. وفي العام 2010 وعندما كنا نبحت في الموازنة العامة، وكانت آخر مرة نبحت فيها أمور الموازنة العامة، خصصنا مبلغاً من المال كي يعطى للمراقبين الجويين بشكل مؤقت وكون من السنّة، ليستطيعوا الاستمرار في عملهم، لأننا نعتبر المراقبين الجويين أبصلاً، ونحن بكل طاقتنا سوف نساندهم».

وشدّد على دور جهاز أمن المطار، لافتاً إلى العمل على تحديث أجهزة الكشف بسرعة، بحيث تصبح أوتوماتيكية وتكتشف بسرعة أي خلل أمني».

تفقد رئيس لجنة الأشغال العامة والنقل النيابية النائب محمد قباني وعضوا اللجنة النائبان قاسم هاشم ونضال طعمة، مطار بيروت الدولي، واطلعوا على سير العمل فيه.

وعقد النواب قباني وهاشم وطعمة اجتماع عمل في قاعة اجتماعات المديرية العامة للطيران المدني حضره النائب خالد زهران، مدير عام الطيران المدني بالوكالة المهندس ابراهيم أبو عليوى، رئيس المطار المهندس فادي الحسن، قائد جهاز أمن المطار العميد جان طالوزيان وعدد من رؤساء الدوائر والمصالح. تمّ جال الجميع في قاعات المطار وبرز المراقبة. بعد الجولة، أعلن قباني «أن هناك حاجة ملحة أساسية لتعيين هيئة إدارة قطاع الطيران المدني، لأنّ التطوير الحقيقي لا يتم إلا عندما تنشأ هذه الهيئة»، لافتاً إلى أن إنشاءها يجب أن يكون مترافقاً مع تشغيل مطار اللقبيات في الشمال.

وأشار إلى أنّ الاجتماع تطرق إلى موضوع الغنايات التي ترمى إلى جانب المطار وتسبب بمجىء الطيور، وبالتالي تؤثر على حركة الطيران. وقال: «أطمانينا إلى أن هناك أجهزة لدى الطيران المدني وجهاز أمن المطار لتشثيت الطيور، وهي أجهزة ثقالة على السيارات مهمتها إصدار صوت من أجل تشتيت وتهريب الطيور. والآن نحضر من أجل إيجاد أجهزة ثابتة كما في المطارات الأجنبية للهدف نفسه».

وأعلن قباني أنّ تحديث الرادارات وأجهزة الرقابة

لجنة المال تقرّ قانونيّ «الإجراءات الضريبية» و«التجارة البرية»



كتعان متراًساً جلسة لجنة المال

كما أقرت اللجنة قانون قانون التجارة البرية. وفي هذا السياق، لفت كتعان إلى أنّ وزارة المالية ومصرف لبنان أكدا «ضرورة إنجاز هذين القانونين لأنّ هناك إلحاحاً على المستوين المحلي والدولي أن يحسم لبنان هذه المسائل»، وقال: «سأرفع تقريراً بما أنجزناه إلى الأمانة العامة للمجلس النيابي، لرفعهما إلى رئاسة المجلس».

ي تدرج على جدول أعمال الجلسة التشريعية، ويكون عملنا تحضيرياً جاهزاً وكاملاً، وتكون هناك إمكانية في حال حصلت هذه الجلسة أن يتمّ البحث على أساس علمي وتشريعي جاهز وكامل».

ويعدّ الظهر، ترأس كتعان اجتماعاً للجنة الفرعية المنبثقة عن اللجان النيابية المشتركة تدرس مشروع قانون مكافحة تبغ الأسيوطيين و«مكافحة جرائم تمويل الإرهاب». وحضر الجلسة النواب: جمال الجراح، إيلي عون، نواف الموسوي، ياسين جابر وسعير الجسر.

موقفنا الثابت واستمرار التزامنا المتواصل بدعم مشروع نور الفيحاء، فأكندا له كما نؤكد للرأي العام في طرابلس ولتأمين الطاقة الكهربائية لمدينة طرابلس»، معتبراً أنها «أولى المكتبتين في هذا المشروع الإنمائي على نطاق مؤسسات القطاع الخاص بعدما أنجزت الجبوى الاقتصادية العائدة لمشروع الإنارة الذي طالما انتظره المجتمع الطرابلسي بكل مكوناته منذ زمن بعيد».

وقال: «لقد أعربنا عن دعمنا وتأييدنا الكامل لهذه المبادرة الحيوية لولا أنه من بدايات طرحه للمشروع ومنذ أن كان مجرد فكرة قابلة للتداول والنقاش، في وقت تطلق غرفتنا ورشة أعمال استثنائي للاستعانة بمختلف مصادر الطاقة البديلة».

وأضاف: «اعتقد أن لا شيء يمنع من المزج بينها وبين الطاقة العادية، ولن نعدم وسيلة شراكة وتنسيق وتعاون مع أعلى المراجع وعلى مختلف المستويات من اتحاد بلديات الفيحاء وهيئات المجتمع الأهلي والمدني للدفع قدماً باتجاه إنتاج الطاقة الكهربائية وتوزيعها على طرابلس بشكل مستمر ومن دون انقطاع».

وتابع دبويسي: «لقد اتصل الرئيس ميقاتي مستطعاً

البناء

«الاقتصاد»: إحالة 26 محضر ضبط إلى القضاء

أحال وزير الاقتصاد والتجارة آلان حكيم 26 محضر ضبط إلى القضاء، منها 18 مخالفة في الأمن الغذائي و3 مخالفات تعود لأصحاب مولدات كهربائية ومخالفاتن بما يخصّ المحروقات ومخالفاتن تعود لأصحاب مواقف سيارات ومخالفة واحدة في موضوع الغاز. وقد تمّ توجيه 23 إنذاراً لـ 23 مؤسسة وفق مهلة معينة لتسوية أوضاعها بحيث ستخضع مجدداً للمراقبة، فيما سوت 9 مؤسسات وضعتها بعدما كان تمّ إنذارها سابقاً.

دهم مجابيل زكرون - الكورة

قام محافظ الشمال القاضي رمزي نهرا بعملية دهم مباغتة، صباح أمس، لمجابهة الزفت في منطقة زكرون-الكورة. بعد ورود شكوى عدة من مختار بلدة زكرون الياس سركيس والمواطنين، بسبب الغبار والدخان المتصاعد من المجابيل مما يسبب انبعاثات سامة ومشاكل صحية وبيئية وأمراض الربو وضيق التنفس وإمكان إصابة المواطنين بمرض السرطان.

وأطلع نهرا، ميدانياً، على طريقة تشغيل المعامل وأعلى إنذارات لأصحاب المجابيل بتركيب فلاتر، وإلا ستقبل بالشمع الأحمر خلال فترة لا تتجاوز الشهر.

وأكد أنّ «بعض المجابيل لا يراعي الشروط الصحية أو القانونية المطلوبة، وقد أعطينا مهلة زمنية لا تتجاوز الشهر لأصحابها، وإلا ستقبل بالشمع الأحمر بسبب الانبعاثات السامة المتصاعدة من الدواخين التي لها أثر سلبي على صحة المواطنين وعلى الأشجار المثمرة والزراعة وتُسبب أمراضاً قاتلة لسكان المنطقة».

وأضاف: «وردتنا شكوى عدة على بعض المعامل في المنطقة من المواطنين في زكرون وجوارها، لذلك أتينا للاطلاع عن كثب على طريقة تشغيل هذه المجابيل، ورائنا عدم مراعاة بعضها لأي شرط من الشروط الصحية المطلوبة وخصوصاً الدخان الكثيف المسيطر على المنطقة».

وختم: «سيفرض على أصحاب المجابيل التزام الشروط البيئية والمعايير الصحية وتركيب فلاتر للدواخين، وحالياً لن نقتل الزفانات ونسقطها مهلاً، بالتنسيق مع وزير الصناعة لكي تنظم وضعها القانوني، وفي حال لم تلتزم، سنلحق أصحابها ضمن القوانين المرعية الإجراء».

وشكر مختار بلدة زكرون الياس سركيس، بدوره، المحافظ نهرا على مجيئه «إلى هذه المنطقة المنكوبة، ليري عينه ما يحصل من مجازر بيئية وصحية في بلدنا وجوارها»، متمنياً عليه «أن يأخذ القضية في الاعتبار ويطلب القانون، ونحن نعلم أنه من المسؤولين الذين يعملون ليل نهار لكي يحفظ حقوق المواطنين ويسهر على أمنهم وصحتهم».

أهالي القاع يناشدون بري عودة المياه إلى البلدة

ناشد المؤتمر الوطني للوقاف ونبذ الطائفية وأهالي القاع، في بيان أمس، رئيس مجلس النواب نبيه بري عودة المياه إلى البلدة لأنّ من «المستغرب أن تلجأ شركة كهرباء لبنان ومصحة المياه إلى قطع مياه الشرب في بلدة القاع الحدودية تحت حجج واهية، فالقاع تتروذ بالمياه من بئر ارتوازي عبر محطة كهربائية، ورغم المراجعات العديدة لأهالي القاع فإن أصواتهم لا تلقى صدى بحيث أصبحوا يتساقطون هل المطلوب تهجيرهم بعد أن تراجع عددهم من 10 آلاف إلى ألفين بحكم ضغوط البطالة وغياب الدولة وانماء الزراعة وتهديد التطرف الديني الوافد من الجوار السوري».

وأضاف البيان: «إنّ أهالي القاع المتروكين لوحدهم وقطع المياه عنهم يطالبون الرئيس نبيه بري الذي يعرفون جيداً أنه يهتم لتثبيتهم في أرضهم ولمعرفتهم المسبقة بأنّ الإمام السيد موسى الصدر كان قد تبنى مطالبهم تحت عنوان معالجة الحرمان في البقاع الشمالي».

وتابع: «إنّ المؤتمر الوطني للوقاف ونبذ الطائفية يضم صوته إلى صوت أهالي القاع في مناشدة دولة الرئيس نبيه بري، كما يعتبر أنّ قطع مياه الشرب عن بيوت القاع هو من قطع الأعتاق، علماً بأنّ البقاعيين، بكل طوائفهم وأطيافهم، متضامنون مع أهلنا في القاع ولن يسكتوا على هذا الظلم غير العجيز والباطلون الدولة بأن توفر الحد الأدنى لشروط العيش الكريم في مناطقهم».

تعاون بين فرنسبناك ونقابتي المحامين والمهندسين في الشمال

وقعت نقابة المحامين في الشمال بروتوكول تعاون مع مصرف فرنسبناك، في احتفال أقيم في مركز النقابة في طرابلس، في حضور نقيب المحامين هبة المقدم، المدير العام للمصرف نديم القصار، الأمين العام للمصرف نبيل القصار، عقيلة وزير العدل أشرف ريفي المحامية سلمية أندي ريفي ونقيب سابقين ومحامين.

كما وقع نقيب المهندسين في طرابلس ماريوس يعيني والمدير العام له، فرنسبناك، نديم القصار، بروتوكول إطلاق وتقديم بطاقة إيمان جديدة طورها البنك خصيصاً لأعضاء النقابة، وذلك في احتفال أقيم في مقر النقابة.

اتفاق بين «الصحة» والمستشفيات حول آلية استقبال حالات الطوارئ



أبو فاعور وهارون خلال المؤتمر الصحافي

في خطوة وصفها بـ«الإيجابية»، أعلن وزير الصحة العامة وأهل أبو فاعور عن التوصل إلى اتفاق بين وزارة الصحة والمستشفيات الخاصة لإعفاء الجميع من مخاض الدخول الصعب إلى المستشفيات وإعفاء المواطن من التسوّل على أبواب المستشفيات».

ولفت أبو فاعور خلال مؤتمر صحفي عقده بعد اجتماعه إلى نقيب أصحاب المستشفيات الخاصة سليمان هارون، إلى أنّ «شكاوى المواطنين ومراجعاتهم تتواصل يوميًا وطيلة ساعات النهار في شأن عدم استقبالهم من المستشفيات لأسباب متعددة، وأعلن أنّه سيتم تلقي شكاوى مختار بلدة زكرون الياس سركيس والمواطنين، بسبب الغبار والدخان المتصاعد من المجابيل مما يسبب انبعاثات سامة ومشاكل صحية وبيئية وأمراض الربو وضيق التنفس وإمكان إصابة المواطنين بمرض السرطان».

وأطلع نهرا، ميدانياً، على طريقة تشغيل المعامل وأعلى إنذارات لأصحاب المجابيل بتركيب فلاتر، وإلا ستقبل بالشمع الأحمر خلال فترة لا تتجاوز الشهر. وأكد أنّ «بعض المجابيل لا يراعي الشروط الصحية أو القانونية المطلوبة، وقد أعطينا مهلة زمنية لا تتجاوز الشهر لأصحابها، وإلا ستقبل بالشمع الأحمر بسبب الانبعاثات السامة المتصاعدة من الدواخين التي لها أثر سلبي على صحة المواطنين وعلى الأشجار المثمرة والزراعة وتُسبب أمراضاً قاتلة لسكان المنطقة».

وأضاف: «وردتنا شكوى عدة على بعض المعامل في المنطقة من المواطنين في زكرون وجوارها، لذلك أتينا للاطلاع عن كثب على طريقة تشغيل هذه المجابيل، ورائنا عدم مراعاة بعضها لأي شرط من الشروط الصحية المطلوبة وخصوصاً الدخان الكثيف المسيطر على المنطقة».

وختم: «سيفرض على أصحاب المجابيل التزام الشروط البيئية والمعايير الصحية وتركيب فلاتر للدواخين، وحالياً لن نقتل الزفانات ونسقطها مهلاً، بالتنسيق مع وزير الصناعة لكي تنظم وضعها القانوني، وفي حال لم تلتزم، سنلحق أصحابها ضمن القوانين المرعية الإجراء».

وشكر مختار بلدة زكرون الياس سركيس، بدوره، المحافظ نهرا على مجيئه «إلى هذه المنطقة المنكوبة، ليري عينه ما يحصل من مجازر بيئية وصحية في بلدنا وجوارها»، متمنياً عليه «أن يأخذ القضية في الاعتبار ويطلب القانون، ونحن نعلم أنه من المسؤولين الذين يعملون ليل نهار لكي يحفظ حقوق المواطنين ويسهر على أمنهم وصحتهم».

السفير المصري يلتقي اللوبي الاقتصادي العالمي

الدور الاقتصادي الذي يقوم به اللوبي العالمي من خلال الشركات المنسوبة إليه في مختلف أنحاء العالم، وتمّ التشديد «على إمكانية تفعيل استيراد مختلف المنتجات المصرية التي تضاهي بجودتها المواصفات العالمية».

كما اتفق الطرفان «على إقامة ندوات لزيادة التبادل التجاري بين لبنان ومصر من خلال اللوبي بما لديه من دور بارز في لبنان وعلاقات مميزة مع دول العالم».

وفي الختام شكر أعضاء الوفد للسفير المصري الدعم الكبير الذي قدمه والذي سيكون له الدور الأساسي في تسريع عجلة الدورة الاقتصادية بين مصر ولبنان».

فقيه يجول على مراكز تسلّم التبغ في صريفًا وتبنين



فقيه مجتمعاً إلى مزارعي التبغ

جال نائب رئيس الاتحاد العمالي العام رئيس نقابة مزارعي التبغ حسن فقيه، برفاقه المسؤول العمالي لإقليم جبل عامل مالك بري، ورئيس قسم عمال الإقليم ابراهيم يونس وأعضاء نقابة الجنوب، على مراكز استلام التبغ في صريفًا وتبنين، والتقى عدداً من مزارعي التبغ في المنطقة.

وأبدى فقيه ارتيحاها لعملية الشراء «كونها تسير حسب المخطط لها»، وأثنى على «مهّة وجدد المزارعين في الاستثمار لهذه الزراعة التي تواجه الصعوبات الكثيرة والمتعددة».

وأشاد بسبب «دور الرئيس بري الداعم لهذه الزراعة في ظل البطالة المتفاقمة والمزارة، وطلب من أعضائه في الإدارة والدولة

تصعيد للمستأجرين لعدم إدراج قانون الإيجارات على جدول الجلسة التشريعية

قررت لجنة المتابعة للمؤتمر الوطني للمستأجرين ولجنة الدفاع عن حقوق المستأجرين، في بيان إخراج اجتماع موسع لهما، تصعيد تحرك المستأجرين لعدم إدراج قانون الإيجارات على جدول أعمال الجلسة التشريعية المزمع عقدها.

ورأى المجتمعون أنّ «في الأمر تجديدياً للانحياز الفاضح لمصالح الشركات العقارية والمصارف والملاكين الجدد الذين يشكلون المسفيد الأول من هذا القانون الذي تمت صياغته وتسويق إقراره من قبل ممثلهم من النواب، علماً أنّ هؤلاء النواب هم من أفتى بنفاذ القانون متجاهلين قرار المجلس الدستوري الذي يبطل آلية القانون ما جعله غير قابل للتطبيق وفق رأي رئيس مجلس النواب ومطالبة هيئة التشريع والإستشارات في وزارة العدل».

وأكدوا «أنّ عدم إدراج قضية المستأجرين القدامى على جدول أعمال الجلسة التشريعية ليس إلا خدمة لمصالح الذين يقفون وراء محاولات جعل القانون نافذاً بقوة الأمر الواقع وهو ما يشكل خطراً على السلم الأهلي والاجتماعي وتهديداً للمستأجرين وعائلاتهم ليس في لفة عيشهم فحسب، عبر فرض بدلات إيجار لا قبل لهم بها، إنما من خلال إدخالهم في مسلسلات من النزاعات والدعاوى لن تنتهي وقد بدأت طلائعها عن ما تنذر من ردود أفعال لن تحمد عقباهما، وصولاً إلى تهجيرهم وتشريدهم في ظل مصادرة تعويض الأجراء المكتسب وعدم وجود بدائل تؤمن لهم حق السكن».

وأكدوا «أنّ عدم إدراج قضية المستأجرين القدامى على جدول أعمال الجلسة التشريعية، لن يضع حداً لقرار مجلس القضاء الأعلى المرفوض، والذي سمح بإصدار الأحكام الاستثنائية استناداً إلى قانون معطل ومحال إلى مجلس النواب لإعادة إطرابه، وخصوصاً أنّ الأحكام التي يصدرها بعض القضاة يجب أن تكون موضع مساءلة ومحاسبة لأنها تشكل خروجاً على مبادئ العدالة